التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية

(الفرص والتحديات)

الدكتور جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

مايو 2008

التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية

(الفرص والتحديات)

الدكتور جاسم المناعي

مؤتمر "العرب في بيئة دولية متغيرة"

مركز الخليج للدراسات
الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
7-8 مايو 2008

التغير في البيئة الاقتصادية الدولية والاقتصادات العربية (الفرص والتحديات)

د. جاسم المناعي*

تعتبر الاقتصاديات العربية من أكثر الاقتصاديات انكشافاً على الاقتصاد العالمي حيث تمثل التعاملات الاقتصادية مع العالم نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي المحلي العربي. لذلك فإن الاقتصاديات العربية تتأثر بالطبع بدرجة كبيرة بما يجري على صعيد الاقتصاد العالمي. وكما نعلم، يمر حالياً الاقتصاد الدولي بمجموعة من المتغيرات التي تنعكس بدرجة أو بأخرى على اقتصاديات الدول العربية. وبدون التقليل من شأن كثير من المتغيرات إلا أنني أعتقد بأهمية ثلاث متغيرات رئيسية تستحق منا في هذا المجال بعض التركيز والتأمل.

وتتمثل هذه المتغيرات أولاً في تزايد أهمية ودور الدول النامية، وثانياً ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار، وثالثاً حالة الاقتصاد الأمريكي على ضوء أزمة الرهن العقاري. سنحاول في البداية أن نتطرق بإيجاز لهذه المتغيرات قبل أن نتعرف على تأثيرها على الاقتصاديات العربية.

* تعبّر هذه الورقة عن وجهة نظر صاحبها ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

أولاً : تغير موازين القوى الاقتصادية وتزايد أهمية ودور الاقتصاديات النامية

على إثر انتهاء الحرب الباردة، ومع سقوط جدار برلين في نهاية الثمانينات وتسارع عولمة الاقتصاد بدأت كثير من اقتصاديات الدول النامية تتحرك ضمن فضاء أوسع كما بدأت في اكتشاف وتسخير إمكانياتها الكبيرة للاستفادة ليس فقط من الأسواق المحلية المحدودة بل بدأت لأول مرة في التوسع إلى آفاق أرحب على مستوى العالم بأكمله. هذا وقد تزامنت مع هذا التحول في المنهجية الاقتصادية لكثير من دول العالم تطورات عالمية أخرى مواتية على صعيد التكنولوجيا ممثلة في انتشار خدمات الإنترنت وكذلك مزيد من تحرير التجارة ممثلة في أعداد متزايدة من الاقتصاديات بما فيها دول هامة مثل الصين التي طلبت الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وبالتالي الموافقة على تحرير تجارتها وفتح أسواقها أمام الاستثمار والتجارة العالمية وعولمة الأنشطة الاقتصادية. وقد ترتب على هذه التطورات الهامة زيادة الاستثمارات والتجارة مع أسواق الدول النامية التي كانت إلى حدٍ ما معزولة عن النشاط الاقتصادي العالمي.

وقد شهدنا وفقاً لهذه التطورات استثمارات كبيرة تذهب إلى الدول النامية باعتبارها أراضٍ بكر مليئة بفرص الاستثمار المتمثلة في حاجة هذه البلدان إلى تطوير مختلف قطاعاتها من مرافق البنية الأساسية إلى قطاعات الإنتاج وخدمات الصحة والتعليم التي تحتاجها بشكل متزايد أعداد كبيرة من السكان المتنامي بمعدلات كبيرة الأمر

الذي يمثل فرص استثمارية واعدة بالإضافة إلى عوائد استثمارية مرتفعة نسبياً مقارنة بالوضع في الاقتصاديات المتقدمة التي بدأت عليها مظاهر الشيخوخة والتشبع والافتقار إلى ديناميكية المجتمعات الشابة.

وقد اتسم معظم عقد التسعينات بتسجيل معدلات نمو عالية خاصة بالنسبة لدول شرق آسيا التي أطلق عليها آنذاك النمور الآسيوية الأمر الذي حدى بالمؤسسات الدولية المتخصصة إلى إثراء أدبيات الاقتصاد حول هذه الظاهرة كان أهمها كتاب البنك الدولي حول المعجزة الآسيوية. إلا أن كثافة وزخم النمو الذي عرفته تلك الدول في التسعينات كان أكبر من قدرتها على استيعابه نظراً لعدم جاهزية البنية الأساسية المؤسسية والتشريعية للتعامل بسلاسة مع وتيرة عالية من الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي أدى في النصف الثاني من عقد التسعينات إلى اختناقات انعكست في شكل أزمة مالية أدت إلى هروب رؤوس الأموال وتدهور قيمة العملات المحلية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. إلا أن الدول النامية بما فيها الدول الآسيوية استطاعت التعافي في فترة قياسية حيث بدأت من جديد في تثبيت أقدامها على طريق النمو والاستقرار المالي والاقتصادي المستدام. منذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت هذه الدول تحقق تقدماً ونمواً اقتصادياً منقطع النظير وخاصة على صعيد جذب الاستثمارات وتطور الإنتاج وتوسع الصادرات. وقد انعكست هذه الأمور في شكل اضطراد مستويات عالية من النمو وتحسن ملموس في مستوى المعيشة وتحقيق فوائض مالية كبيرة وارتفاع في دخل الفرد. ووصل الحال ببعض هذه الدول إلى

الاستغناء عن قروض صندوق النقد الدولي واستطاع البعض الآخر تسديد ديونه إلى الصندوق في وقت أبكر مثلما تم في حالة كل من الأرجنتين والبرازيل.

هذا التطور الكبير في أوضاع الدول النامية أحدث تحولاً في موازين القوى الاقتصادية حيث لم يعد نمو الاقتصاد العالمي يعتمد على اقتصاديات الدول المتقدمة بل إن قاطرة نمو الاقتصاد العالمي أصبحت تستند إلى ديناميكية النمو في الاقتصاديات الناشئة أكثر منها في الاقتصاديات الغربية كما هو عليه الحال في الظروف الحالية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى عدة مؤشرات من شأنها توضيح التغير الذي طرأ على موازين القوى الاقتصادية على صعيد العالم.

(1): هناك فارق كبير بين معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية والدول الغربية حيث أن متوسط النمو في الدول النامية يصل إلى 7%، يقتصر هذا المعدل على مستوى 2% أو أقل في الدول الغربية وفي بعض الحالات يكون مثل هذا التفاوت كبيراً جداً مثل حالة الصين التي ينمو اقتصادها بما يتجاوز 11% والاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع أن لا يتجاوز نموه هذا العالم 1% وعلينا أن نتصور تأثير مثل هذا التفاوت في معدلات النمو إذا أخذنا في الاعتبار استمرار مثل هذا التباين لصالح الدول النامية لعدة عقود من الزمن ولا يقتصر فقط على عام واحد.

(2): في الوقت الذي تعاني فيه أهم الاقتصاديات الغربية مثل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني من عجوزات واختلالات مالية نجد أن كثيراً من الدول النامية اليوم تتمتع بتوازنات وفوائض مالية هامة.

(3): ظهور شركات هامة كبيرة للدول النامية في مختلف المجالات أصبحت تنافس الشركات الغربية متعددة الجنسيات. شركة ميتال الهندية للحديد والصلب تعد اليوم أكبر شركة عالمية في هذا المجال. هذا ينطبق على الشركة الكورية سامسونغ في مجال الاتصالات والإلكترونيات. حتى في مجال النفط نجد أن بعض شركات الدول النامية مثل شركة Petronas الماليزية أو Petrobras البرازيلية أو PetroChina الصينية أصبحت تنافس مثيلاتها الغربية على المستوى العالمي. شهدنا مؤخراً أيضاً استملاك شركة تاتا الهندية لشركة جكور ولاند روفر العالمية.

(4): وبعكس ما كان عليه الحال في القرن الماضي فإن الدول النامية أصبحت اليوم مصدر لرؤوس الأموال ومستثمراً على المستوى الدولي بدلاً من أن تكون متلقياً فقط لرؤوس الأموال. إن ظاهرة صناديق الثروات السيادية تمثل شركات استثمار كبيرة مملوكة للدول النامية تستثمر أساساً في الدول الغربية وتعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما تعودنا عليه في السابق من حيث أن الاستثمارات تأتي إلى الدول النامية من الغرب وليس العكس. سوف نتطرق مرة أخرى لهذا الموضوع لاحقاً عند محاولة التعرف على تأثير تطورات البيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية.

إذاً هناك تحول في موازين القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي وهناك بدون شك تزايد لأهمية ودور اقتصاديات الدول النامية الأمر الذي يشكل اليوم أهم المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

ثانياً : التضخم وارتفاع أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية

لا شك أن أحد أهم المتغيرات على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية حالياً هو الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار موارد الطاقة وأسعار المواد الأولية والمواد الغذائية. وظاهرة ارتفاعات الأسعار لها حسبما يبدو علاقة بالمتغير الأول الخاص بتزايد أهمية الاقتصاديات النامية. وسواء تعلق الأمر بارتفاع أسعار موارد الطاقة أو أسعار المواد الأولية أو المواد الغذائية فجميعها لها علاقة بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه الاقتصاديات النامية .

على صعيد موارد الطاقة والتي أهمها النفط فكما شاهدنا بأن سعر النفط بدأ في تحقيق ارتفاع كبير في سعره ولايزال منذ عام 2003 حيث تواصل هذا الارتفاع إلى أن تجاوز السعر أكثر من 115 دولار للبرميل حتى الآن. وبالطبع فإن استمرار معدلات النمو الاقتصادي لدول نامية هامة مثل الصين والهند لمدة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن تطلب كميات متزايدة من الطاقة والنفط بشكل خاص هذا في الوقت

الذي وصلت الطاقة الإنتاجية للدول المصدرة للنفط إلى أقصاها تقريباً دون حصول اكتشافات نفطية جديدة هذا عدا عن تراجع الاحتياطيات في بعض مناطق الإنتاج التقليدية الأمر الذي أدى إلى الشعور بتوجه العالم إلى وضع يندر فيه المعروض من النفط في الوقت الذي يشتد الطلب عليه بفعل معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية. هذا الوضع أدى إلى ارتفاعات كبيرة ومستمرة في أسعار النفط التي انعكست في ارتفاعات مماثلة لكثير من المنتجات والخدمات التي تعتمد على البترول وعلى المنتجات النفطية.

هذا ما حصل أيضاً مع المواد الأولية الداخلة في الصناعة أو البناء مثل الحديد والألمونيوم والنحاس والإسمنت وغيره والتي ارتبط زيادة الطلب عليها بمعدلات عالية من النمو الاقتصادي المرتفع في كثير من الدول النامية في الوقت الذي لم يستطع عرض هذه المنتجات أن يُجاري قوة وسرعة الطلب، الأمر الذي انعكس في ارتفاعات قياسية في أسعار هذه المواد بشكل أصبح يؤثر على تكاليف الإنتاج ويرفع بشكل كبير من مستويات التضخم على مستوى العالم وإن كان بدرجات متفاوتة.

هذا ينطبق أيضاً على أسعار المواد الغذائية والأساسية منها بشكل خاص مثل الأرز والقمح والذرة وغيرها والتي ارتفعت أسعارها مؤخراً بشكل غير مسبوق.

إن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية يرجع في جزءٍ منه إلى ظروف مناخية واستنفاذ المساحة القابلة للزراعة في بعض المناطق، إلا أن هذا الارتفاع يرجع أيضا إلى عوامل أخرى مثل محاولة بعض الدول الغربية تحويل استخدام بعض المواد الغذائية مثل الذرة إلى وقود حيوي بديل للبترول الأمر الذي أدى إلى نقص المعروض من هذه المواد للأغراض الغذائية. لكن يبقى سبب رئيسي في ارتفاع أسعار المواد الغذائية راجع إلى التحسن الكبير في مستويات المعيشة لدى كثير من الدول النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي كبير خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي حالة بلد مثل الصين الذي يسكنه ما يزيد عن 1.3 مليار من البشر فقد تغيرت العادات الاستهلاكية مع تحسن مستويات المعيشة حيث زاد الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان الذي استدعى مزيداً من استهلاك الحبوب في شكل أعلاف للمواشي. إن استهلاك الفرد في الصين من اللحوم زاد من 31 كيلو غرام في عام 1990 إلى حوالي 60 كيلو غرام وفقاً لإحصاءات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو).

إن ظاهرة ارتفاع أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية بشكل كبير قد أدت مؤخراً إلى تفشي ظاهرة التضخم على مستوى دول العالم حيث أصبح التضخم اليوم أحد أكبر الهموم الاقتصادية في الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء. وسوف نتطرق إلى هذه الظاهرة مرة أخرى عند الحديث عن التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية اليوم على الاقتصاديات العربية.

ثالثاً: حالة الاقتصاد الأمريكي على ضوء أزمة الرهن العقاري

نظرا لأهمية وثقل الاقتصاد الأمريكي وارتباط اقتصاديات العالم بما فيها الاقتصاديات العربية بما يحدث لهذا الاقتصاد، فمن الصعب التطرق إلى البيئة الاقتصادية العالمية دون الإشارة إلى ما يجري في الاقتصاد الأمريكي وانعكاساته على الاقتصاد العربي.

خلال فترة الإدارة الأمريكية الحالية التي استمرت ثمانية سنوات تقريباً تحول فيها الاقتصاد الأمريكي تدريجياً من حالة كان يحقق فيها معدلات نمو اقتصادية كبيرة نسبياً ويتمتع بفوائض مالية هامة وعملة قوية إلى حالة يتدنى فيها مستوى النمو الاقتصادي ويعاني فيها من اختلالات وعجوزات مالية وتصل فيها العملة الأمريكية إلى مستوى متدني غير مسبوق.

بدون شك فإن الإنفاقات العسكرية التي ترتبت على غزو العراق وأفغانستان والاستمرار في الإنفاق على هذه الحروب لها علاقة وثيقة بالعجوزات والاختلالات المالية حيث يمكن أن يصل الإنفاق على هذه الحروب إلى حدود 3 ترليون دولار وفقاً لبعض التقديرات. هذه الإنفاقات الكبيرة كانت سبباً رئيسياً في تحول الفوائض المالية إلى عجز واختلالات مالية ومديونية كبيرة.

وأمام هذه العجوزات التي اضطرت الحكومة الأمريكية إلى اللجوء إلى الاستدانة فلم يكن هناك مفر من انخفاض قيمة العملة الأمريكية كنتيجة وحل لهذه العجوزات المالية وارتفاع المديونية. وكما شاهدنا ولا زلنا نشاهد استمرت العملة الأمريكية في التدهور انعكاساً لتدهور الأوضاع المالية والاقتصادية الأمريكية.

إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم يتوقف عند هذا الحد، بل خلال الصيف الماضي بدأت تتكشف أزمة مالية كبيرة أخذت تتفاقم مع مرور الوقت وحسبما يبدو فإن تداعيات هذه الأزمة لم تنتهِ بعد حتى الآن.

إن أزمة الرهن العقاري وإن بدأت تداعياتها مؤخراً إلا أن بدايتها ترجع إلى بضع سنوات عند محاولة البنك المركزي الأمريكي تنشيط الاقتصاد من خلال خفض سعر الفائدة بدرجة كبيرة حيث انخفضت إلى حوالي 1% فقط الأمر الذي شجع كثيراً من الأمريكيين على الاقتراض وقد لعبت المصارف دوراً في تشجيع الأفراد على الاقتراض وبخاصة في مجال تمويل شراء المنازل حيث وصل الأمر إلى عدم الاهتمام بملاءة الفرد وقدرته على التسديد اعتقاداً بأن رهن المنزل يكفي لضمان تسديد هذه التسهيلات. ولكي تتخلص البنوك من مخاطر هذه القروض فقد أعادت هيكلتها في شكل سندات عملت على تسويقها بفوائد مغرية إلى أن انفجرت الأزمة عندما تصاعدت أسعار الفوائد وبالتالي زادت تكاليف تسديد هذه القروض حيث بدأت حالات العجز عن التسديد ولجوء البنوك إلى بيع مساكن العاجزين عن التسديد لتغطية خسائرها الأمر الذي أخذ شكل كرة الثلج وتزايد حالات العجز عن التسديد

ومنها تزايد بيع المنازل وانخفاض أسعارها وارتفاع خسائر البنوك المتورطة في هذه الأزمة الأمر الذي جعل كثيراً من المصارف على إثر ذلك تتحفظ على الاستمرار في الإقراض مما أدى إلى خلق أزمة سيولة وارتفاع في تكاليف الاقتراض.

وقد شاهدنا وفقاً لهذا المسلسل بنوك أمريكية كبيرة مثل ستي بنك وميريل لنش تعلن في بداية هذا العام عن خسائر كبيرة بمليارات الدولارات نتيجة لتورطها في هذه الأزمة. وقد أتت هذه الأزمة لتضيف إلى معاناة الاقتصاد الأمريكي ومعاناة العملة الأمريكية. وتجاه هذه الأوضاع وتخوفاً من نزول الاقتصاد الأمريكي إلى حالة الركود فقد سارعت السلطات الأمريكية إلى توظيف كل من السياسة النقدية والسياسة المالية للمساعدة في إنقاذ الوضع، فعلى صعيد السياسة النقدية فبالإضافة إلى ضخ سيولة كبيرة في الاقتصاد فإن البنك الاتحادي الفدرالي عمل أيضاً على تخفيض سعر الفائدة عدة مرات وبشكل كبير وذلك للتخفيف من أعباء مديونية الأفراد والمؤسسات وفي نفس الوقت لتخفيض تكاليف الاقتراض. إلا أنه حسبما يبدو لم تجدي هذه الإجراءات نفعاً حتى الآن حيث أن الأوضاع لازالت متشائمة وأن ضحايا أزمة الرهن العقاري في تساقط مستمر كان آخرها بنك بيرستيرز الذي اضطر السلطات إلى الإيعاز لبنوك أخرى بإنقاذه. هذا كما أن فعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بدأت تبدو محدودة على ضوء الظروف الصعبة الحالية التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي والمتمثلة في وجود عجوزات مالية كبيرة وتدني هائل للعملة الأمريكية.

هذه الأوضاع الصعبة للاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى في البيئة الاقتصادية الدولية والمتمثلة في تزايد أهمية اقتصاديات الدول النامية والارتفاعات الكبيرة في أسعار موارد الطاقة والمواد الأولية والمواد الغذائية، جميعها لها بدون شك انعكاسات هامة على الاقتصاديات العربية سنحاول في الجزء الأخير من هذه الورقة التطرق إليها مع التركيز قدر الإمكان على ما يمكن أن تمثل هذه المتغيرات من فرص وتحديات لدولنا العربية.

تأثير البيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية

إن أول وأهم تأثير للتغيرات الدولية على الاقتصاديات العربية على الأقل خلال السنوات القليلة الماضية هو زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره بشكل كبير ومتواصل، إن هذه التطورات قد وفرت للدول العربية النفطية على الأقل إيرادات مالية كبيرة ساهمت في زيادة الإنفاق على كثير من المشاريع الإنتاجية والعقارية ومشاريع مرافق البنية الأساسية. كذلك فإن تزايد الإيرادات المالية قد ساعد دول كثيرة في العالم العربي على بناء احتياطيات أجنبية هامة لم تقتصر على دول الخليج بل دول عربية أخرى مثل مصر والجزائر استطاعت تكوين احتياطيات مالية كبيرة. تقدر اليوم احتياطيات مصر بما يتجاوز 30 مليار دولار هذا بينما تجاوزت احتياطيات الجزائر ما يزيد عن 100 مليار دولار.

هذا وقد ساعدت هذه الأوضاع المالية المواتية كذلك إلى تخلص بعض الدول العربية من مديونياتها الخارجية كحالة الجزائر التي انخفضت مديونيتها الخارجية من مستويات عالية إلى التخلص بشكل كامل تقريباً من هذه المديونيات. وقد انعكس التحسن المالي للدول النفطية في مستوى الأداء الاقتصادي حيث ساعدت الاستثمارات الكبيرة على رفع معدلات النمو إلى مستويات كبيرة نسبياً حيث تجاوزت معدلات النمو في بعض دول الخليج 10% سنوياً كما استطاعت مصر تحقيق ما يزيد عن 7% والذي يعتبر مستوى قياسي مقارنة بالسنوات السابقة. هذا وقد شمل التحسن الاقتصادي الدول العربية غير النفطية وذلك نتيجة لزيادة استثمارات الدول النفطية فيها هذا بالإضافة إلى زيادة تحويلات العمالة العربية المقيمة في دول الخليج. وقد ساعد هذا الوضع الاقتصادي الإيجابي إلى زيادة التعاملات الاقتصادية بين الدول العربية حيث زادت الاستثمارات البينية، كما زادت التجارة البينية بدرجة كبيرة بمعدل 15% سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية. وبدون شك فإن هذه التطورات تمثل فرص هامة ينبغي على الدول العربية الاستفادة منها أقصى ما يمكن.

وتجدر الإشارة عند الحديث عن الاستثمارات أن الدول النفطية على ضوء الزيادة الكبيرة في الإيرادات المالية قد توجهت لتعزيز استثماراتها في الخارج ضمن ما أصبح يسمى صناديق الثروات السيادية. وهذه الصناديق هي مؤسسات وهيئات الاستثمار التابعة لحكومات الدول النفطية. وقد بدأت مؤخراً صناديق الثروات

السيادية تلفت النظر على الصعيد العالمي لسببين رئيسيين، الأول يتعلق بضخامة الأموال التي تتعامل بها هذه الصناديق والسبب الثاني يرجع إلى توجه جديد لهذه الهيئات والمؤسسات الاستثمارية يتمثل في زيادة تركيزها على الاستثمارات المباشرة والاستحواذ على شركات ومؤسسات هامة في الدول الغربية. وقد لاحظنا وفقاً لذلك بعض التحفظات والحساسية التي أبدتها الدول الغربية تجاه نشاط هذه الصناديق، الأمر الذي يمثل تحدياً هاماً أمام عمل هذه المؤسسات والهيئات الاستثمارية في كيفية التغلب على مثل هذه التحفظات التي لا ينبغي التقليل من أهميتها.

من التأثيرات الهامة الأخرى للبيئة الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية هو زيادة الاهتمام بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية بشكل عام والدول الآسيوية بشكل خاص. وينعكس هذا الاهتمام من خلال تزايد أهمية الدول النامية الآسيوية في الطلب على النفط ومنتجات البتروكيماويات والألمنيوم التي تنتجه الدول العربية النفطية كما ويتضح ذلك من زيادة أهمية الأسواق الخليجية والعربية بالنسبة لصادرات كثير من الدول الآسيوية. هذا بالإضافة إلى توجه كثير من شركات الاستثمار العربية والخليجية إلى التوسع في الدول الآسيوية بهدف تنويع جغرافية استثماراتها وكذلك للاستفادة من إمكانيات النمو الكبيرة التي تسخر بها أسواق الدول النامية في آسيا. وقد ترتب على هذا التوجه الاقتصادي الجديد زيادة المواصلات والاتصالات بين الدول العربية والدول الآسيوية كما انعكس ذلك في

شكل علاقات دبلوماسية وثقافية أكثر، هذا بالإضافة إلى حركة ونشاط سياحي أكبر بين الدول العربية والدول الآسيوية.

المتغيرات الأخرى

من المتغيرات الأخرى الهامة التي تواجهها الاقتصاديات العربية اليوم والتي تمثل أكبر التحديات هي مشكلة التضخم التي وصلت في بعض الدول العربية إلى مستويات قياسية وخطرة. وبالرغم من أن مشكلة التضخم تعتبر اليوم ظاهرة عالمية إلا أن معدلات التضخم في العالم العربي تفوق بكثير معدلاته في بقية دول العالم. فبينما ارتفع معدل التضخم في أمريكا وأوروبا إلى حدود 3-4% سنوياً ووصل هذا المعدل في بعض الاقتصاديات سريعة النمو مثل الصين والهند إلى حدود 8% إلا أن مستوى التضخم في بعض الدول العربية يعتبر الأعلى حيث يتجاوز في مصر والأردن 10% ويصل في بعض دول الخليج إلى حدود 14%. وينعكس مستوى التضخم المرتفع في أسعار المحروقات وأسعار العقارات وأسعار مواد البناء وأسعار المواد الغذائية، وترجع هذه المشكلة المتفاقمة إلى مجموعة أسباب منها الارتفاع الكبير لأسعار النفط والمشتقات النفطية وارتفاع الأسعار العالمية لمواد البناء والمواد الغذائية.

وقد فاقم من هذه المشكلة بالطبع مستوى الإنفاق المرتفع خاصةً في دول الخليج الذي خلق مستويات عالية من السيولة التي أشعلت ارتفاعات الأسعار. هذا كما أن ارتباط

عملات بعض الدول العربية بالدولار قد أضعف من القوة الشرائية لهذه العملات على ضوء الانخفاض الكبير للدولار الأمر الذي ساهم في ارتفاع إضافي لأسعار المستوردات خاصة تلك المسعرة بغير الدولار.

وبالرغم من أن الاقتصاديات العربية لم تتأثر كثيراً بأزمة الرهن العقاري حيث اقتصر آثارها على عدد محدود من البنوك وبدرجات لا تعتبر حرجة وحسبما يبدو فقد تم احتوائها، إلا أن تداعيات هذه الأزمة على السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية قد انعكس سلبياً على الأوضاع الاقتصادية في عدة دول عربية حيث أن اضطرار أمريكا إلى تخفيض سعر الفائدة على الدولار بشكل كبير للتخفيف من هذه الأزمة ولتجنب الركود تمت مجاراته من قِبل الدول العربية المرتبطة بالدولار في الوقت الذي تعاني منه هذه الدول من ارتفاع مستوى التضخم الذي يحتاج إلى رفع سعر الفائدة وليس إلى تخفيضه. ومع استمرار الخفض في سعر الفائدة على الدولار في الوقت الذي يستمر فيه التضخم في الدول العربية على مستوى مرتفع فقد وصل الأمر إلى أن تكون أسعار الفائدة في الدول المرتبطة بالدولار أسعاراً سالبة لا تشجع على الادخار بل تزيد من مستويات السيولة المرتفعة أصلاً.

بشكل موجز يمكننا القول إن تأثيرات البيئة الاقتصادية الدولية تمثل اليوم أمام الدول العربية فرصاً هامة ممثلة في ارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة الاستثمارات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، هذا كما أن تزايد أهمية ودور الدول النامية من شأنه توفير

فرص جديدة للدول العربية في تنويع وتوسيع علاقاتها الاقتصادية لكن البيئة الاقتصادية الدولية تمثل أيضاً مجموعة تحديات للدول العربية أهمها ارتفاع مستويات التضخم وكيفية التعامل مع التدهور الكبير في قيمة الدولار وما يترتب على ذلك على صعيد التضخم المستورد والسياسة النقدية الملائمة.